المُؤرِخون المُحدّثون في العصر المملوكي الأول 648- 784هـ/ 1250- 1382م

أحمد علي عايد[1]، غطاس نعمة[2]

1 طالب دراسات عليا(ماجستير)، جامعة دمشق كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تاريخ العرب والإسلام، ahmad.ayed@damascusuniversity.edu.sy

2 أستاذ مساعد، جامعة دمشق كلية الآداب والعلوم الإنسانية، منهجية البحث التاريخي، ghattas.nimh@damascusuniversity.edu.sy

المُلخص:

يتضمن المقال معلومات عن نشأة علم التاريخ عند العرب المسلمين، ومراحل تطور التدوين التاريخي من العصر الذي سبق ظهور الإسلام، والمعروف اصطلاحاً بالعصر الجاهلي مروراً بالعصرين الراشدي والأموي، ومن ثم العباسي بمراحله المختلفة حتى العصر المملوكي الأول 648- 784هـ/ 1250- 1382م، ومعلومات عن نشأة علوم الحديث النبوي الشريف ومراحل تطوره خلال العصور الإسلامية المتعاقبة أيضاً، ومن ثم يوضح طبيعة العلاقة بين هذين العلمين، والتأثيرات المتبادلة لكل منهما في العلم الآخر، ويسلّط الضوء على أبرز من جمع بين هذين العلمين في العصر المملوكي الأول.

الكلمات المفتاحية: علم التاريخ، التدوين التاريخي، العصر المملوكي الأول، علوم الحديث النبوي الشريف.

تاريخ الايداع: **2024/10/31**
تاريخ النشر: **2025/1/19**

حقوق النشر: جامعة دمشق سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

ISSN (online)
http://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/index/index

The historians- hadith scholars in the first Mamluk era 648-784AH/1250-1382AD

Ahmad Ali Ayed[1], Ghattas Nimh[2]

[1] Postgraduate student ،Damascus University Faculty of Arts and Human Science، History of Arabs and Islam ahmad.ayed@damascusuniversity.edu.sy
[2] supervising Professor ،Damascus University Faculty of Arts and Human Science, Historical research methodology
ghattas.nimh@damascusuniversity.edu.sy

Received: **31/10/2024**
Accepted: **19/1/2025**

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a **CC BY- NC-SA**

Abstract:

The article includes information about the emergence of the science of history among Arab Muslims, and the stages of development of historical documentation from the era preceding the advent of Islam, known technically as the pre-Islamic era, through the Rashidun and Umayyad eras, then the Abbasid era in its various stages until the first Mamluk era 648-784 AH / 1250-1382 AD, and information about the emergence of the sciences of the Noble Prophetic Hadith and the stages of its development during the successive Islamic eras as well, and then it explains the nature of the relationship between these two sciences, and the mutual influences of each on the other science, and sheds light on the most prominent of those who combined these two sciences in the first Mamluk era.

Kewords: science of history, historical documentation, the first Mamluk era, sciences of the Noble Prophetic Hadith.

- **مقدمة:**

نشأ علم التاريخ عند العرب المسلمين في ظروفٍ خاصةٍ مميزة، ارتبطت بظهور الإسلام وتعاليمه، وأخذَ بالتطور بشكل تدريجي سواء في أساليب الكتابة التاريخية، وطريقة توثيق المعلومات، أو في الفنون التاريخية التي بدأت تظهر شيئاً فشيئاً كنتيجة منطقية لحاجة المؤرخين إليها، فبعد أن كانت الغاية الأولى عند المسلمين حفظ سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، ومغازيه، ظهرت الحاجة فيما بعد إلى الكتابة في الفتوح، والطبقات، والتراجم، والحَوليات، والتاريخ العام، ومع مرور الزمن توجه المؤرخون المسلمون إلى الكتابة في التواريخ المحلية كتواريخ المدن، والتواريخ الخاصة كتواريخ الأسر الحاكمة، وفيما بعد انتقل المؤرخون بتفكيرهم وتأليفهم إلى ما يُعرف بفلسفة التاريخ، وعلم الاجتماع.

وانتشرت الفنون التاريخية الآنفة الذكر بين المؤرخين المسلمين عبر العصور الإسلامية المتعاقبة، وطغى بعضها على غيره في كل عصرٍ من العصور وفقاً لحاجات المؤرخين ومتطلبات كل عصر، وفي نفس الظروف السابقة، والتي برزت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم كانت الحاجة إلى علوم الحديث النبوي الشريف شديدة الإلحاح لإيقاف أصحاب المطامع والادعاءات الباطلة على لسان النبي صلى الله عليه وسلم.

- **إشكالية البحث وأهميته:**

تكمن إشكالية البحث في دراسة نشأة علم التاريخ عند العرب المسلمين، وتوضيح مدى تأثر هذا العلم عند نشأته بقواعد علوم الحديث النبوي الشريف، وإبراز خصوصية هذا العلم عند العرب المسلمين، وتفرده بالمقارنة مع علم التاريخ عند الأمم والشعوب الأخرى السابقة، وتأتي أهمية هذا البحث في أنه يوضح ماهية العلاقة والتأثيرات المتبادلة بين علمي التاريخ والحديث النبوي، ويسلّط الضوء على نخبة أعلام العصر المملوكي الأول648-784هـ/ 1250- 1382م، ممن جمع بين هذين العلمين، وأغنى بمؤلفاته المكتبة العربية الإسلامية بمؤلفات نافعة ما زالت تستخدم حتى وقتنا الحاضر كمصادر أساسية للمعلومات عند الباحثين المعاصرين في كل من علم التاريخ، وعلوم الحديث النبوي وغيره من العلوم الدينية الأخرى.

- **أهداف البحث:**

1. توضيح ماهية العلاقة بين علوم الحديث النبوي الشريف، وعلم التاريخ عند العرب المسلمين.
2. إبراز مدى تأثر علم التاريخ عند العرب والمسلمين بالقواعد الأساسية لعلوم الحديث، خاصةً الإسناد وقواعد الجرح والتعديل أو ما يُعرف بعلم الرجال عند المحدّثين.
3. تسليط الضوء على أبرز علماء العصر المملوكي ممن جمعَ بين علمي الحديث والتاريخ، والتعريف بأعمالهم ودورهم العلمي والفكري وأهم مؤلفاتهم.

- **منهج البحث:**

تم الاعتماد على المنهج التاريخي الذي يقوم على نقد المصادر والمراجع، ودراستها بهدف استخراج معلومات موثّقة تغني البحث، وتؤدي إلى الوصول إلى الأهداف المرجوة منه.

أولاً علوم الحديث النبوي الشريف:

1- تعريف علم الحديث:

هو العلم المُشتمل على نقل ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو إلى صحابي من الأقوال والأفعال، والتقارير والأحوال، والسير والأيام، وأسانيد ذلك وروايته وضبطه وتحرير ألفاظه وشرح معانيه (الكتاني، 1914، 3)، أمّا أهم أنواع الحديث فهو الحديث الصحيح، وتعريفه: هو الحديث المُسند الذي يتصل إسناده بنقل العَدل الضابط [1]عن العَدل الضابط من أوله إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً[2] ولا مُعللاً[3] (ابن الصلاح، 1986، 11-12)

2- مراحل تدوين الحديث النبوي الشريف:

لقد كان الصَّحابة والطبقةُ الأُولى من التابعين يحفظون الأحاديثَ، ويتداولونها فيما بينهم لفظًا دون أن يكتبوها، وهذا ما يُثير التَّساؤلَ حول سبب عدم تدوينهم لآثار النبيّ صلى الله عليه وسلم رغم أهميَّتِها البالغةِ، بوصفها المصدرَ التَّشريعيَّ الثاني عند المسلمين، فيأتي الجوابُ على لسان العالم الجليل ابنِ حجرٍ العسقلانيّ حيث قال: "اعلم أنَّ آثار النبيّ صلى الله عليه وسلم لم تكن في عصر الصَّحابة وكبارِ التَّابعين مُدوَّنةً في الجوامع، ولا مُرتّبةً لأمرين: الأول: أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نُهوا عن ذلك؛ كما ثَبتَ في صحيح مسلمٍ؛ خشيةَ أن يَختلِطَ بعضُ ذلك بالقرآن العظيم، والثاني: لِسَعَةِ حِفظِهم وسَيَلانِ أذهانهم، ولأنَّ أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابةَ (ابن حجر، 2015، 6)"، لذلك مَرّت تلك المرحلةُ دون اهتمام كبير بتدوين الأحاديث. (الكتاني، 1914، 6).

وفي عهد الخليفة الأُموي عمرَ بن عبد العزيز كَثُر موتُ العلماء، فخاف أن يضيع هذا العلم بموتهم، فأَمَرَ بتدوين الأحاديث وتعليمها للناس جَهْرًا في مجالس يُدوَّنُ فيها أسماءُ مَن يَتلقّى علومَ الحديث الشَّريف؛ كيلا يختلط الجاهلُ بالعالِم، ويخرُجَ على عامّة الناس مَن يَدّعي علمَهُ بأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وهو جاهل بها وكاذب، وكان أوّلَ من دَوَّن الحديثَ بأمره أبو بكر محمدُ بن مسلمِ بنِ عُبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهريُّ المدنيُّ (الكتاني، 1914، 3-4).

---

[1] العَدل الضابط: أي الرجل المسلم الثقة الصادق الذي تصح روايته (ابن الصلاح، 1986، 109).
[2] الحديث الشاذ: هو أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس (ابن الصلاح، 1986، 76).
[3] الحديث المُعلل: هو الحديث الذي تظهر فيه علّة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها (ابن الصلاح، 1986، 90).

حدّد الذهبيُّ في نصّ هامّ السَّنةَ التي بدأ فيها تدوينُ العلوم العربية في الإسلام، ومنها – بالطبع – علمُ الحديث النبويّ الشريف، بأنَّها سنة 143هـ/760م، والتي شكلت منطلقاً للعلماء والمحدّثين للتأليف، حيث قال: " في سنة ثلاث وأربعين ومائة شَرَعَ علماءُ الإسلام في هذا العصر في تدوين الحديث، والفقه، والتفسير. فأول من صنّف في الحديث ابنُ جُريجٍ بمكة، ومالكُ بن أنس بالمدينة في كتابه "الموطّأ"، وفي الفقه: الأوزاعيُّ بالشام، وابن أبي عَرُوبة، وحَمّاد بن سَلَمة وغيرُهُما بالبصرة، وفي التَّفسير: مَعمرٌ باليمن، وسُفيان بالكوفة. وصَنّف ابنُ إسحاق "المغازي"، وصنّف أبو حنيفة الفقهَ والرَّأيَ، وكَثُر تدوين العلم وتبويبه، ودُوّنت كتب العربية واللغة، والتاريخ وأيام الناس، وقبل هذا العصر كان الأئمة يتكلمون من حفظهم، أو يروون العلم من صحف صحيحة غير مرتبة (الذهبي، 1998، ج1، 151)".

في أواخر عصر التابعين، أي: مع بدايات القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي، برزت الحاجةُ لتدوين آثار الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابتِهِ الكرامِ؛ وذلك للحفاظ على السُّنّة المُشرَّفة من أطماع العابثين بالدين ممن أخذوا ينسِبون أحاديثاً اخترعوها بأنفسهم للرسول صلى الله عليه وسلم بغرض التسلّط على الناس وتحقيق مكاسب شخصية، فكاد الباطلُ يلتبسُ بالحق؛ فبدأت عمليةُ تدوين الآثار.

وأول من بدأ بذلك: الرَّبيعُ بن صَبِيْح، وسعيد بن أبي عَرُوبة، وكانوا يُصنِّفون كلَّ باب على حِدَه، لتبدأ بعدها المرحلة الثانية من التدوين التي شملت: تدوينَ الأحكام على أيدي رجال الطبقة الثانية من التابعين، وذلك في حدود منتصف القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي حيث صنّف الإمام مالك في المدينة المنورة كتابه "الموطأ"، وتَوخَّى فيه القويَّ من أحاديث أهل الحجاز، مازجاً إيَّاها بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين.

ولم يقتصر التصنيف في ذلك الوقت على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل تَعدّاها إلى الشام؛ حيث صنّف الإمام الأوزاعيُّ كتاباً جامعاً في الآثار، وكذلك فعل سفيان الثوري في مدينة الكوفة.

أما المرحلة الثالثة من التدوين، فقد بدأت مع مطلع القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، وفيها رأى بعضُ الأئمّة أن يُفرد حديثُ النبي صلى الله عليه وسلم عن أحاديث الصحابة والتابعين وأخبارهم، فصنّف عُبيد الله بن موسى العبسيُّ الكوفيُّ مُسنداً، ثم تَبِعه كلٌّ من: الإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وفعلوا مثلَهُ، ولكن ظهر أئمة آخرون صنّفوا الأحاديثَ على الأبواب والمسانيد معاً، كـ: أبي بكر بن أبي شيبة (الكتاني، 1914، 6-7).

ثانياً: علم التاريخ عند المسلمين:

1- تعريفه لغةً: التأريخ؛ بالهمز، أو التوريخ؛ وهو: التعريف بالوقت، وهو لفظ عربيٌّ أصيل، ويُقال: بل هو لفظ سرياني دخيل على اللغة العربية بمعنى: الشهر، وبجَمْع كِلا المعنيين يصبح تعريف التاريخ هو: التوقيت بالشهر.

2- تعريفه اصطلاحاً: هو فنٌّ يُبحث فيه عن وقائع الزَّمان من حيثيّة التَّعيين والتوقيت، وموضوعه: الإنسان والزمان، ومسائله: أحوالُهما المفصِّلةُ للجُزئيات (روزنثال، 1986، 19).

3- مفهوم التاريخ عند العرب في المرحلة التي سبقت ظهور الإسلام:

إنّ تعريف التاريخ بالتوقيت بالشهر يوافق ما كان دارجاً عند العرب قبل الإسلام، من: اتخاذهم للسنة القمرية في حساب الوقت، وكانوا يكبسون السنوات القمريّةَ ليُلحِقوها بالسنة الشمسية، وكانوا يبنون تأريخهم على الليالي دون الأيام، بعكس الأعاجم، الذين كانوا يبنون تأريخهم على الأيام دون الليالي، وكذلك كانوا يحددون مبدأ تاريخهم وفقاً للوقائع المشهورة، كـ: بناء الكعبة، وعام الفيل، فلما كانت خلافة عمر بن الخطاب ﷺ أمر الناسَ أن يُؤرِّخوا اعتباراً من تاريخ هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة (هرنشو، 1937، 51-52)، وقد فضّل الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ تاريخ هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم ليكون نقطةَ البداية للتأريخ الهجري الإسلامي على تاريخ ولادة الرسول وتاريخ وفاته؛ لأنَّه العامُ الذي عزّ فيه الإسلام، واستقرَّت فيه أوضاع الرسول صلى الله عليه وسلم، وبدأ بدعوته وببناء المساجد (السيوطي، 1991، 12)، ونشأ بالتالي ما يُسمّى بـ: التقويم الهجريّ المعتمِدِ على التقويم القمريّ وحده، وتمَّ اعتماد أولَ مُحرَّمٍ بدايةً للسنة الهجرية، الموافق للخامس عشر من تموز لعام 622م (الصباغ، 2009، 36).

ومن الجدير بالذكر: أنَّ المؤرخ جلال الدين السيوطيَّ ت.911هـ/1505م قد وضع رسالةً أسماها: "الشماريخ في علم التاريخ"، أوردَ فيها مجموعةً من الأحاديث التي تُبيّنُ أن أولَ مَن أمر بالبدء بالتأريخ الهجريّ هو الرّسولُ محمّدٌ صلى الله عليه وسلم يومَ قدومه للمدينة، وأنَّ الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ كان مُتَّبِعًا في هذا الأمر وليس مُبتدئاً (السيوطي، 1991، 12-13-14).

وبالعودة قليلاً إلى تاريخ العرب ما قبل الإسلام، أو ما يُعرف اصطلاحاً: بالعصر الجاهلي، يُلاحظ أنَّ الروايات التي وصلت عن عرب الجنوب، المعروفين بـــ: اليمانية، كانت ذاتَ طابع أُسطوريٍّ؛ نَقلَها رواةٌ مثل: وهب بن منبه ت.114هـ/732م، وكانت عبارةً عن خليط بين القَصص الشعبيّ والإسرائيليات، تحاول تمجيدَ عرب اليمن، وتنسب إليهم أمجاداً في الحرب واللغة والأدب والدين، الغايةُ من هذه الروايات: التدليلُ على أسبقية اليمانية في الأمجاد مقارنةً بعرب الشمال، أو أنهم لا يَقلُّون عنهم مجداً على أقل تقدير. وقد كانت هذه الروايات من حيثُ الأسلوبُ تُشابِهُ أسلوبَ قَصص أيام العرب، ويَغلِب عليها الطابع الشِّعريُّ؛ لتقوية تأثير القصة، ودائمًا ما يكون مَردُّ هذه الروايات هو: العصبية القَبَليّةُ، والتنافسُ الشديدُ بين عرب الشمال المُضريَّةِ، وعرب الجنوب اليمانيّة، وبصفةٍ عامة يمكن الاستنتاجُ:

أنَّ رواة تلك المرحلة للأخبار كانوا أقربَ إلى القُصّاص والأخباريين منهم إلى المؤرخين. وأنَّ مادة التاريخ الرئيسية وموارِدَها في تلك المرحلة هي الرواية الشفوية (الدوري، 2005، 14-15).

وكانت لدى عرب الشمال روايات شفوية يدور جُلّها حول آلهتهم ومآثرهم، وحول معاركهم المعروفة بـــــ: أيام العرب، وحول أنسابهم وأخلاقهم، وكان يتم تداول هذه الروايات شفوياً وبصورة نثرية، ويلعب الشعر فيها دوراً أساسياً؛ حيث يقول ابن فارس: "الشعر ديوان العرب، وبه حُفظت الأنسابُ، وعُرفت المآثر، ومنه تُعلِّمت اللغة" (أبو تمام، 1916، ج1، 3).

ومن الجدير بالذكر: أنَّ قَصص الأيام استمرت حتى القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي، وقد خضعت لتأثيرات التيارات السياسية والاجتماعية التي ظهرت مع ظهور الإسلام، ومن صفاتها السلبية: أنها كانت لا تخلو من عصبية، وتُمثِّل جانباً واحداً، كما ينقصها التجانس، وليس فيها فكرة تاريخية واضحة المعالم، ولكنها كانت تحمل مزايا مهمة تتمثل باحتوائها على بعض الحقائق

التاريخية، وأنها استمرت في مرحلة صدر الإسلام، وبالتالي فقد أثر أسلوبها في بداية علم التاريخ عند المسلمين، خاصةً في العراق، فصارت أيام العرب جزءًا من الأخبار التاريخية، وقد حاول ابن الأثير أن يُوْرِدَ أخبارَ أيام العرب في تسلسل تاريخي، ويرى حاجي خليفة: أن تكون هذه الأيام فرعاً من فروع التواريخ (الدوري، 2005، 16).

1- مفهوم التاريخ عند العرب المسلمين، ومراحل تطور التدوين التاريخي العربي الإسلامي:

مع ظهور الإسلام بدأت تتبلور أفكار جديدة لعلم التاريخ الإسلامي في بداياته، فعلى الرغم من عدم ظهور كلمة تاريخ في القرآن الكريم ولا كتب السنّة المشرفة، ولا حتى في الشعر الجاهلي إلا أن مضمون التاريخ كان معمولاً به، خاصةً بعد اعتماد التقويم الهجري عند المسلمين (الصباغ، 2009، 34).

المرحلة الأولى: بدأ التدوين التاريخي عند العرب مع ظهور الإسلام بتدوين القرآن الكريم، ثم الرسائل التي أرسلها الرسول صلى الله عليه وسلم إلى ملوك الدول الأُخرى، وإلى شيوخ القبائل، يدعوهم فيها لاعتناق الدين الإسلامي، وكذلك الاتفاقيات التي عقدها معهم (حميد الله، 1985، 549).

ولكن القرآن الكريم بصفته الإعجازية – والذي يُعدّ المعجزةَ الأكبرَ للنبي المصطفى صلى الله عليه وسلم – قد احتوى على تاريخ الرسالة الإسلامية، وأشار إلى أن ذكريات العرب الماضية محدودةٌ نوعاً ما، ورجع إلى نشوء الخليقة، ورسّخ الهدف الأساسيَّ لعلم التاريخ المتمثل بتتبع أخبار الأمم السابقة، والتعرف على أخطائهم، والاجتهاد بعدم الوقوع فيها، واستخلاص محاسنهم، والعمل على تطبيقها للوصول إلى مجتمعات حضارية يسودها العدل، قادرةٍ على الوصول في النهاية إلى الجنة، ويُلاحَظ: أن القرآن الكريم قد نظر إلى التاريخ نظرة عالمية من خلال ذكر قصص الأنبياء، والتأكيد بأنهم أصحاب رسالة واحدة، هدفها المساواة بين الشعوب، وتحقيق العدالة فيما بينهم في الدنيا، والنجاة من العذاب في الآخرة، وقد أَثّرت هذه النظرة العالميةُ في توجيه الأنظار إلى دراسة تاريخ الأنبياء وقصص الإسرائيليات، وكذلك أكدّ القرآن الكريم على أن كلام الرسول محمد صلى الله عليه وسلم موحًى من عند الله سبحانه تعالى؛ مَمّا شَكّل دافعاً قوياً عند المسلمين لدراسة أقوال الرسول وأفعالِه للتمثل بها، وأخذِ تعاليم الدين الإسلاميّ التي لم يتوسع القرآن الكريم في توضيح أركانها، والتي أخذها المسلمون من أفعال نبيهم الكريم، كـ: الصلاة، والحج، وغيرِهما (الدوري، 2005، 17).

ومما سبق يمكن استنتاجُ: أنَّ التدوين الأوليَّ للتاريخ عند العرب كان يضمُّ تيارين:

الأول: هو تيار أخبار عرب ما قبل الإسلام، المعروف اصطلاحاً بـــ: العصر الجاهلي، والتيار الثاني: هو تيار الأخبار الإسلامية، وقد اعتمد كلا هذين التيارين على الرواية الشفوية المتداولة، المقرونةِ في بعض الأحيان ببعض الروايات الكتابية.

وقد نشأ من هذين التيارين، اللَّذَين شَغَلا مرحلةَ صدر الإسلام وجزءًا من العصر الأمويّ، التاريخَ العربيَّ؛ الذي ظهر في القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي كـ: علمٍ أصيلٍ مُدوَّن، ومجموع من مصادره الشفوية بشِقَّيها: الجاهليّ والإسلاميّ،

وقد امتاز هذا التاريخ العربي الناشئ بأنه كان جديداً بفكره، وبتقويمه الزمنيّ الهجريّ المُستحدَثِ، وبأهدافه المعلَنةِ بحفظ القرآن الكريم، والسنّة النَّبويّة، وأخبار الأُمّة الإسلامية، وأنّ المؤرخين المسلمين الأوائلَ لم يُقلِّدوا غيرهم من الأمم السابقة (الصباغ، 2009، 34).

ومن الجدير بالذكر فيما يخص الاعتمادَ على الرواية الشفوية في مرحلة التدوين الأولي للتاريخ عند العرب المسلمين، أنه من الخطأ الاعتقادُ بعدم وجود كتابة اعتَمدَ عليها ناقلو الأخبار فيما بعدُ لتدوين التاريخ، وكذلك الحديث؛ لأنَّ الرواية الشفوية بحد ذاتها تضمُّ ثلاث مراحل هي:

1 – العملية الأولى: هي عملية استماع الشهادة من الشهود المباشرين للحدث التاريخي، وهي عملية شفوية خالصة بالفعل كانت تتم بين الشاهد الذي هو المصدر الأول والرئيسي للمعلومات، وبين جامع تلك المعلومات عن طريق السماع.

2 – العملية الثانية: هي حفظ المعلومات عند المستمع، والتي لم تكن تتم بالطبع بالاعتماد فقط على الذاكرة، وإنما بالتدوين والتسجيل الكتابي الشخصي، وفوائد هذا التدوين الشخصي يمكن تلخيصها بمساعدة الذاكرة على دقة النقل وصحته، والحفاظ على سمعة المستمع من الاتهام بالنسيان والكذب وخيانة الأمانة العلمية في نقل المعلومات وتحريفها لغايات شخصية.

3 – العملية الثالثة: هي عملية نقل المعلومات إلى الآخرين بشكل شفوي.

وفي الحقيقة كان أغلب العلماء الأوائل المؤسسين يسجلون معلوماتهم، وما يجمعونه من الروايات الأصلية للحوادث التاريخية من شهودها، ويرجعون لكتاباتهم الشخصية عند الحاجة لاستذكار هذه المعلومات، وإذا أرادوا أن ينقلوا تلك المعلومات إلى طلابهم أو السائلين عنها، نقلوها عن طريق الرواية الشفوية التي لا تعتمد في الأصل على الذاكرة بل على التسجيلات الشخصية

المحفوظة، وكذلك كان الطلاب بدورهم يُدوَّنون ما يسمعون، ولكنهم يعودون إلى الرواية الشفوية عند نقلهم الأخبار والمعلومات لغيرهم، وكثيراً ما كانت تحمل هذه التسجيلات الكتابية الشخصية في المصادر اسمَ: الأُصول (مصطفى، 1983، ج1، 75-76).

أما الدليل القاطع على أقدمية التدوين التاريخي عند المسلمين، فهو: تسجيل أنساب العرب من أجل ديوان العطاء؛ الذي أمر بإنشائه الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ 13-23هـ/634-644م، والذي شكّل من أجله لجنةً ثلاثيّةً مكوَّنةً من: أبي عَديٍّ جُبيرِ بنِ مُطعِم؛ أحدِ مشاهير علماء النسب، ومَخرمةَ بنِ نوفلٍ، وعقيلَ بنِ أبي طالب، وكانت مَهمّةُ هذه اللجنة وضعَ ثَبَتٍ بأنساب العرب، يقوم على أساسه الديوان، وهذا بالتأكيد أول تدوين تاريخي للأنساب في العرب، وفي الإسلام، وهذا يعني: أن علم الأنساب وما يتصل به من أخبار العرب لم يكن متروكاً لذاكرة النسابين ورواياتهم الشفوية، بل كان محفوظاً بشكل رسمي في سجلات الدولة (مصطفى، 1983، ج1، 80-81).

ولكن استخدام عدد كبير من العلماء للرواية الشفوية دون المكتوبة يرجع بالأصل لقوة حفظهم، وتمكُّنِهم من علومهم، والدليل على ذلك كمثال موجود في كتاب "الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفّاظ" للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ت.597هـ/1201م، والذي أورد فيه تراجم لشخصيات علمية كثيرة كانوا يحفظون ما يسمعون من أول استماع، وكانوا يُعلّمون طلابهم من دون الحاجة إلى الرجوع إلى كتاب، ومنهم مثلاً: المحدّث سليمان بن داود الطيالسي ت.204هـ/819م الذي ذكر ابن الجوزيّ في ترجمته: أن الطلاب كتبوا عن أبي داود أربعين ألف حديثٍ، وليس معه كتاب (ابن الجوزي، 1993، 67).

ومع قرب انتهاء القرن الأول الهجري/السابع الميلادي، وبالتحديد في الثلث الأخير منه، انتقل التدوين التاريخيُّ من مرحلة الاعتماد على الرواية الشفوية إلى الاعتماد على الإسناد، كضرورة مُلِحّة فرضتها الحاجةُ إلى ضرورة الشهادة على الرواية نقلاً من مصدرها الأول؛ بسبب وفاة عدد كبير من رجال الجيل الأول؛ الذين نقلوا معلوماتهم عن الحوادث التي شاهدوها مع بزوغ فجر الإسلام، وبالتالي فإن الأسماء الواردة في الإسناد لدى الطبريّ والبلاذريّ – على سبيل المثال – تكشفُ أسماءَ المدوِّنين الأوليين للأخبار، وأسماءَ المدوّنين التالين لهم (مصطفى، 1983، ج1، 79)

المرحلة الثانية: بدأت المرحلة الثانية للتدوين التاريخي بظهور عوامل جديدة، شَـــجّعت على كتابة التاريخ، منها: رغبة العلماء المسلمين في فهم ما ورد عن الأمم السابقة في القرآن الكريم وكتب السنة المُشرفة، وميولُ بعض الخلفاء من أمثال الخليفة العباسي أبي جعفر المنصـور 136–158هـ/754–775م إلى الاطلاع على أخبار الحكام والملوك السـابقين، والتعرُّفِ على سِيَرِهم وحِيَلِهم، وطُرُقِ تدبيرهم لشـــؤون دولهم، بالإضـــافة إلى رغبة المَوالي في إبراز تواريخ وأمجاد بلادهم القديمة في طابع شـــعوبيٍّ أدى إلى تصـادمهم لاحقاً مع السـلطات الحاكمة، وكذلك اسـتمرارِ ازدهار علم الأنسـاب لعدة أغراض، منها: التفاخر والهجاء بين الشـعراء، وتحديد مقدار العطاء للمقاتلين بعد الحروب، وكذلك ازدادت الحاجة لتدوين أخبار الفتوح بالنسـبة للحكام، وذلك: لمعرفة ما فُتح من البلاد صُـلْحاً، وما فُتح عَنْوةً، وما فُتح بعهد؛ لأن لكل منها حكمًا خاصّـا في الجِزْية والخَراج، وظهر إلى جانب السـيرة النبوية نوع آخرُ من الرواية التاريخية موضـــوعه: أخبار الأُمم الماضـــية، وأخبار الجاهلية، وحوادث الإســـلام، وأُطلق على هذا النوع اســـمَ: الأخبار، وعلى المتخصص في روايته لقبَ: الأخباري (هرنشو، 1937، 55).

وقد شـــغلت المرحلة الثانية للتدوين التاريخي القرنَ الهجريَّ الثاني/ الثامنَ الميلاديَّ كلَّه تقريباً، واهتم الأخباريون خلالها بجمع أخبار الحوادث المختلفة ذات المواضـــيع المتنوعة، كلٌّ منها على حِدَه، وفي كتاب له عنوان خاص، ولم ينقطع في هذه المرحلة الاهتمام بالسيرة النبوية، ولكنه انتظم وأعطى السيرةَ شكلَها النهائيَّ المُلاحظَ عند ابن إسحاق ت.151هـ/768م، صاحبِ أقدمِ وأكملِ سيرة معروفة اليومَ، ويرجع السبب في ذلك: إلى أنَّ السيرة كانت قد استُكملت المعارفُ عنها، وانتظمت في كتب معروفة، بينما وجد الأخباريون مواضـيعَ تاريخيّةً أُخرى لم تُطرق بعد، فاندفعوا لتأليف عشرات الكتب في مختلف مواضـيع التاريخ الإسـلامي، واشـتهر منهم مجموعة من الرجال، منهم: الأخباري أبو مِخْنَف ت.157هـ/774م؛ الذي ألّف اثنين وثلاثين كتاباً في عدة مواضـــيع، منها: الرِّدّة، والفتوح، والخوارج، ومعركة صـفيّن. وسـيفُ بنُ عمر ت.180هـ/796م الذي كتب في الردة، والفتوح، والفتنة، وموقعة الجمل. وكذلك العالمُ النَّسّـابة: هشـام بن محمد بن السـائب الكلبيُّ ت.204هـ/819م؛ الذي كتب أكثرَ من مائة وخمسـين كتاباً في مختلف

المواضـــيع، والتي منها: المآثر، والمثالب، وأخبار الأوائل، والخلفاء، وصـــفاتهم، وأولادهم، ونســـائهم، لكل منها عنوانه المفرد (مصطفى، 1983، ج1، 96-97).

ومن الأعلام البارزين: الهيثمُ بن عَدِيّ ت206هـ/821م، الذي ألّف حوالي خمســين كتاباً في أنســاب القبائل، والخوارج، وولاة الأمصار، وخطط الكوفة، وخطط البصرة. ويتميز الهيثمُ بن عَديّ: بأنّه أول مَن وضع كتابًا في التاريخ على أساس السِّنين، وكذلك وضـــع أوّلَ كتاب في التاريخ على أســـاس الطَّبقات لتراجم الرِّجال تحت عنوان: "طبقات الفقهاء والمحدّثين" مُحقِّقاً قفزةً نوعيةً في المنهج التاريخيّ، شكلّت أساساً لمناهج التدوين التاريخي فيما بعدُ (الدوري، 2005، 37).

المرحلة الثالثة: اســتغرقت القرنَ الثالث الهجري/ التاســع الميلادي، وتوطدت أركانها في نهايته، وتشــمل مرحلة تدوين التاريخ على الأساس الزمني المتسلسل، وجمع المواضيع المتعاقبة على التوالي في كتاب واحد (مصطفى، 1983، ج1، 99).

وقد شـــهد النِّصـــفُ الثاني من القرن الثالث الهجريّ/ التاســـعِ الميلاديّ ظهورَ عِدّة مؤرّخين، انتَقَوا مادَّتَهم التاريخيّةَ بعد النَّقد، وكانت نظرتُهم للتاريخ نظرةً عالميّةً وشُـــموليّةً، والمثال عنهم: هو المؤرّخُ أحمدُ بن يحيى بن جابر البلاذُرِيُّ ت.279هـ/892م، وله كتابان مُهِمَّان:

الأول هو: "فتوح البلدان" الذي يبحثُ في تاريخ الفتوحات الإسلامية، ويُقدِّمُ صورةً متسلسلةً عن تاريخ فتح مصر. وطريقته في الكتابة قامت على نقد وغربلةِ المادّةِ التاريخيّةِ قبل اختيارها، مع تجنُّبِ إيراد رواياتٍ متعدِّدةٍ حول الحادث الواحد، وقد اعتمد كثيراً على روايات المدينة التي تتصف بالدِّقّة والحِياد أكثرَ من غيرها، كما أنَّه أورد الكثيرَ من المعلوماتِ القيّمةِ عن النواحي الاقتصادية، والإدارية، والثقافية.

أمّا كتابه الثاني "أنساب الأشراف" فهو: كتابٌ عامٌّ للتاريخ الإسلاميّ في إطار علم الأنساب، يجمع فيه بين أساليب كتابة كتب الطبقات، وكتب الأخبار، وكتب الأنساب (الدوري، 2005، 42).

المرحلة الرابعة: امتدت من القرن الرابع الهجريّ/ العاشرِ الميلاديّ إلى القرن السابع الهجريّ/ الثالثَ عشرَ الميلاديّ، وبرزَ في القرن الأول منها المؤرخ الشـــهير محمّدُ بن جريرٍ الطبريُّ ت.310هـ/823م، الذي تَركّزت شُـــهرتُهُ على تاريخه الَّدقيق المُفصَّـــل،

المعروف بـــ: "أخبار الرسل والملوك"، وعلى شرحه المشهور للقرآن، المعروف بـــ: "تفسير الطبري= جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، وكان أوّلَ مَن عَمِلَ في التفسير، فأصبح تفسيرُهُ مصدراً أساسيًّا لكلِّ مَن عمل في التفسير بعده، وكذلك كان تاريخُهُ النفيسُ أوّلَ تاريخٍ كاملٍ في لغة العرب، وأصبح مصدرًا لمن بعده من المؤرخين، من أمثال: ابن الأثير، وأبي الفداء ابن كثير. وهو مُرتَّبٌ على أساس السِّنين الهجريّة، ويبدأ بخَلْق العالم، وينتهي عند سنة 302هـ/915م. وقد راعى الطبريُّ في تدوين الوقائع طريقةَ الإسناد التي أوجدها رواةُ الحديث (حتّي، 1950، ج2، 475-476).

وقد امتازت هذه المرحلة في القرون الثلاثة التالية 401-700هـ/1011-1301م بظهور تواريخَ محليّةٍ أُلِّفَ البعضُ منها كنتيجةٍ للدِّراسات المحلية للحديث، فهي تُبرِزُ سِيَرَ المحدّثين الذين نشأوا في تلك المدن، أو مَكَثوا فيها مدّةً من الزمن، وتُوْرِدُ هذه السِّيَرُ على شكل طبقاتٍ (الدوري، 2005، 48).

وسبب ظهور هذه التواريخ المحلية وانتشارِها على حساب التواريخ العامّة يرجعُ إلى انقسام الدولة العباسية إلى دُويلاتٍ متعدِّدةٍ في المشرق والمغرب، يَغلِبُ على حُكّامها صفةَ الحكم المحليّ. وتَوزّعت الثقافة الإسلاميّةُ على عدة مدن، وازداد عدد العلماء، وزاد إنتاجُهُم العلميُّ بتشجيع الحُكّام المحلّيّين، وهذا ما أثر على كتابة التاريخ؛ فكَثُرت التواريخ المحليّةُ، وتواريخ التراجم والطبقات، وأشهرُ المؤلَّفاتِ هو: "تاريخ بغداد وأعلامها" للخطيب البغداديّ ت.463هـ/1071م، و"تاريخ دمشق وأعلامها" لابن عساكر ت.571هـ/1175م، وفي التراجم: كتاب "وَفَياتُ الأعيان" لابن خِلّكان ت.681هـ/1282م.

وقد شهدت هذه المرحلةُ انكساراتٍ كُبرى على الصعيد العسكريّ، تمثَّلتْ بخسارة مناطقَ واسعةٍ في آسيا الوسطى وسواحلِ المتوسّطِ الشَّرقيّةِ لحساب الصَّليبيّين في القرنين الخامسِ والسادسِ الهجريَّين/ الحادي عشرَ والثاني عشرَ الميلاديَّين، وتَبِعَ ذلك الطامَّةُ الكُبرى بالهزائم المتكرّرة أمام التَّتار؛ والتي انتهت بسقوط بغدادَ سنة 656هـ/1258م، وانحصارِ نُفوذ المسلمين في مصرَ، وظهورِ دولة المماليك الناشئة التي أعادت التوازن فيما بعدُ، ونجحت في طرد كلٍّ من: الصليبيّين والتَّتار من المنطقة. (هرنشو، 1937، 62-63).

ثالثاً: التأثيرات المتبادلة بين علوم الحديث النبوي الشريف وعلم التاريخ:

يمكن القول: إنَّ هناك تلاحماً بين هذين العِلْمَين؛ فكِلاهُما مُكمِّلٌ للآخر في بعض جوانبه الأساسية، وكلاهما أيضاً قَدّم خدماتٍ جليلةً للعلم الآخر، ودليلُ ذلك: اســـتخدامُ علم التاريخ لإظهار زَيْف وبُطلان ادِّعاءاتِ بعضِ مَن نقل أحاديثَ مكذوبةً على النبيّ صـلى الله عليه وسـلم لتحقيقِ مصـالحَ شـخصـيّة، وخير مثالٍ على ذلك: ما اسـتخدمه المحدّثون في الرّدِّ على أكاذيب يهودِ خيبرَ، الذين ادّعَوا: أنَّ النبي صـــلى الله عليه وســلم قد كتب لهم كتاباً أَسـقطَ فيه الجِزْيةَ عنهم، فعندما أطلعَ الوزيرُ ابنُ مَسـلمةَ الخطيبَ البغداديَّ على هذا الكتاب قال: "هذا كذبٌ"، فسـأله ابنُ مَسـلمةَ: "ما الدَّليلُ على كذبه؟" فرَدّ الخطيبُ قائلاً: "لأنَّ فيه شـهادةَ مُعاويةَ بن أبي سفيان، ولم يكن حينها قد أسلم بعدُ، وفيه أيضاً شـهادةُ سعدِ بن مُعاذٍ، الذي كان قد تُوفّيَ عامَ الخندق"، أي: قبل يومِ خيبر بعامين. ومثلُ هذه الحادثة الكثيرُ غيرُها التي صَـــحّحَ فيها علمُ التاريخ المفاهيمَ الخاطئةَ، وأدحضَ حُججَ المُدَّعين بالدلائل القاطعة، والبراهين الصحيحة (السيوطي، 1991، 2-3).

أما تأثيرات علوم الحديث في علم التاريخ فهي متعددة، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بأســـاســـيات هذا العلم، أولها: هو عملية جمع المصـادر أو الأصـول؛ التي تُعرّف بأنها جميع الآثار التي تخلّفت عن السلف، وقد كان علماء الحديث يبدؤون عملَهم بعملية جَمْع الأصـول، ولازموا هذا الأمرَ لقرونٍ عديدةٍ قبل أن يؤكد أهميَّتَها المؤرِّخون الْمُحْدَثون، سواءً في أوروبا، أو غيرِها من مراكز العلم في العصـــر الحـديث. ويُعدُّ قولُ المحـدِّث الشـــهيرِ أبي حـاتم الرازيّ ت.277هـ/890م: " إذا كتبتَ فقَمِّش، وإذا حدّثتَ ففتِّش" (ابن الصلاح، 1986، 211)، ومعنى التقميش هنا: هو الجمع، وبالتالي فإنَّه إحياءً لذِكْر الرازيّ، واعترافاً بدور المؤرِّخين، وفضلِهم على علم التاريخ، يمكنُ عد أنّ أوّلَ خطواتِ المؤرِّخ هي التَّقميش، فلذلك يجب على المؤرخ بدايةً أن يَبذُلَ جُهدَه في جمع الأصـول؛ لأنّها إذا ضاعت ضاع التاريخ معها (رستم، 2014، 54-55).

العملية الثانية التي اسـتخدمها المؤرخون الأوائل بالاسـتفادة من المحدّثين: هي عملية "الإسـناد"؛ بمعنى: أنَّ كلَّ حادثةٍ كانت تُروى بلسان أحدِ شهود العيان أو المعاصرين لها، ثم يتناقلُها الحُفّاظ إلى أن تصل إلى راويها الأخير؛ وهو المؤلف، فيذكُرُها ويذكرُ سلسلةَ الأسانيد كُلِّها، وتُسمّى هذه الكتب بـــ: الكتب المُسنَدَة، أو المُعنْعنة؛ التي يُحدِّث فيها واحدٌ عن ثانٍ عن ثالثٍ عن رابعٍ حتى

يصـلَ أوّلَ راوٍ لها، وإنّ مبلغَ صِـدْق الرواية لم يكن يقوم على تدقيق الكلام المرويّ فحسـب، بل قام على اتصـال الأسـانيدِ وعدمِ انقطاعِها، والثِّقةِ براويها. (حتّي، 1950، ج2، 474)، وعندما ترك المؤرّخون العربُ طريقةَ الإسـناد في ذكر المصـدر، فإنَّهم كانوا يُشيرون إليه عند الحديث عن كلِّ ترجمة من تراجم الأشخاص، أو عند دراسة دولة من الدول، أو يكتفون بتوثيق ما أثبتوه من تلك المصادر في مقدمات كتبهم (الصباغ، 2009، 58).

أما العمليةُ الثالثةُ التي نقلها المؤرّخون من علماء الحديث فهي: عملية "الجرح والتعديل"، والتي تُقابل بالمصطلحات الحديثةِ لعلم التاريخ عمليةَ النَّقْد الداخليّ السلبيّ، أو ما يُعرف بـ: عملية نَقْد أمانةِ المؤلِّف؛ الذي يكشف الستارَ عن غاياتِ المؤلف وأهوائِهِ، ودرجةِ تدقيقِه في الرواية.، فيَتوضَّحُ بذلك مقدارُ ما عنده من الصدق والعدالة والضبط. ولتحقيق عملية نَقْد أمانةِ المؤلف وضع علماءُ التاريخ مجموعةً من القواعد؛ حيث قالوا: شكُّ المؤرخُ رائدُ حكمَتِه، وقالوا: الأصلُ في التّأريخِ الاتّهامُ لا بَراءةُ الذّمّة، ودليلهم في هذا مُستمَدٌّ من علم النفس، حيث يَتَّهِمُ رجالُه حواسَّ الإنسان، وأحكامَه العقليّةَ وذاكرتَه، فذاكرة الإنسان مُعرَّضةٌ للنِّسيان، أو أن يَخلِطَ بين حادثين؛ فيُضيفُ وقائعَ حدثت في الواحد وَينسِبُها إلى الآخر، بالإضافة إلى قُصور فَهْم بعض المؤرّخين، ومَيلِهم في بعض الأحيان إلى التحريض، وإيقاد نارِ الفتنة، وتَعمُّدِ الكذبِ لغاية في النفس (رستم، 2014، 129–130).

وقد اسـتخلص المؤرّخون عمليةَ النقد الداخليّ السـلبيّ من الجرح والتعديل المعروفِ بين المحدّثين، والذي يقوم على تدقيقِ ما يُروى من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، خاصةً بعدما تزايد وضعُ الأحاديث على لسان النبيّ زُوْراً وبُهتاناً، لذلك وضعوا أُصولاً نقديّةً للتمييز بين الصحيح والموضوع من الأحاديث؛ حيث كانوا يتابعون الرُّواةِ الذين أُسنِدت إليهم الأحاديثُ، ويعملون على دراسة شخصياتهم دراسةً تفصيليّةً من حيثُ تواريخُ ميلادهم ووفاتهم، وسيرُ حياتهم، ومدى تكامل صفاتهم الجسمانية، وأخلاقهم، وسـلوكهم في معاملاتهم اليومية، وميولهم السـياسـية، والدينية، والفكرية، ومدى تحيُّزِهم للحُكّام، أو لمذهبٍ دينيّ مُعيَّنٍ، أو حزبٍ سياسيٍّ، ومن كل ما سبق كانوا يَخلُصون إلى نتيجةٍ مَفادها: إما تجريحُ بعض الرُّواة، أي: ذكر عُيوبِهم الشخصيةِ التي تُجرِّدهم من صفة العدالة؛ فيُوجَّهُ الطَّعنُ إليهم، كأن يُقال: ضعيف، أو: كذاب، أو: لا يُحتج به، أو بتعديل البعضِ الآخرِ، أي: إبرازِ الصِّفاتِ

الشخصيّةِ للراوي، التي تُثبتُ أنه إنسانٌ عَدْلٌ، أي: صادقٌ، وموضعُ ثقةٍ، كـــ: التقوى، والاستقامة، ونقاء النفس والسريرة، فيُقال عن صاحب هذه الصفات بأنه: ثقة، أو حُجّة، أو ثَبْت. (الصباغ، 2009، 59).

رابعاً: أوضاع علم التاريخ في العصر المملوكي الأول 648- 784هـ/ 1250- 1382م، وأهم المؤرخين المحدّثين فيه:

إنَّ الانكسارات التي تعرض لها العالم الإسلامي، والتي سَبَقَت هذا العصر ألقت بظلالها على حركة التدوين التاريخيّ، مما دفع المؤرّخين إلى التفكير بعُمقٍ، ودراسةِ أسباب نُشوء الدول وعواملِ سُقوطها، ومظاهرِ العمران، وقد مَثّل هذا التوجُّهَ فيما بعدُ: ابنُ خلدون ت.808هـ/1405م من خلال تأليفه لمقدّمتِهِ الشهيرة، واختراعِهِ لعلم الاجتماع (هرنشو، 1937، 64).

وقد تميز العصر المملوكي بكثرة المؤلفات في فن التاريخ عموماً، وفي فن التراجم بشكل خاص، وبات ذلك سمة خاصة لعصر المماليك، واشتهر عدد كبير من كتب التراجم شهرةً خاصةً، والتي أصبحت من المصادر المتداولة حتى وقتنا الحاضر، ومنها على سبيل المثال: كتاب أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان ت.681هـ/1282م، الذي ترجم فيه لمشاهير أعيان علماء الأمة الإسلامية عموماً، وألّف الطبيب أحمد بن القاسم بن خليفة الحكيم المعروف بابن أبي أُصيبعة ت.668هـ/1269م كتاباً في تراجم الأطباء عبر العصر ذكر فيه منجزاتهم وسمّاه: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، وكذلك وضع الحافظ محمد بن أحمد الذهبي ت.748هـ/1348م كتابه تذكرة الحُفّاظ في عدة مجلدات في تراجم رجال الحديث النبوي، أو ما يُسمّى بطبقات الحُفّاظ (النهار، 2012، 271)، وانتشر استخدام طريقة الحَوليات في الكتابة التاريخية، وبرز مجموعة من المؤرخين الكِبار الذين جمع عدد منهم بين علوم الحديث النبوي الشريف، وعلم التاريخ، ووظفوا خبراتهم التي اكتسبوها من علوم الحديث في كتاباتهم التاريخية (حتّي، 1951، ج3، 812)، ومن أهم هؤلاء المؤرخين المحدّثين في العصر المملوكي الأول648- 784هـ/ 1250- 1382م:

1- البِرزالي ت.739هـ/1340م:

الإمامُ الحافظُ، عَلَمُ الدِّين، أبو محمّد القاسمُ بنُ بهاء الدين محمد بن زكي الدين يوسف البَرْزاليُّ، الإشبيليُّ، ثم الدِّمشقيُّ، الشافعيُّ، المولودُ في جمادى الأولى سنة 665هـ/1266م (الصفدي، 2000، ج24، 120)، محدّث الشام، ومؤرِّخُ العصر (ابن حبيب، 1982، ج2، 301)، وكانت ولادته في دمشق في سنة وفاة الشيخ أبي شامة، فكتب البرزالي تاريخًا جعله ذَيْلاً على

تاريخ أبي شـــامة، أَرّخ فيه حوادثَ وتراجمَ السَّـــنواتِ الممتدة من ســـنة وفاة أبي شـــامة 665هـ/1266م حتى ســـنةِ وفاتِهِ هو 739هـ/1340م (ابن كثير، 1998، ج18، 412)، وهذا الكتاب هو: "المقتفي على تاريخ الروضتين" المعروف بـ: "تاريخ البرزالي".

نشأ القاسم في عائلة مُثقَّفةٍ، تَعلّم أغلبُ أفرادها علومَ الحديث النبويّ الشريف، وسمعوا الحديثَ على مشاهير عصرهم في هذا العلم، والمُميَّزُ في هذه العائلة هو: انكبابُ النساء أيضاً على سماع الحديث ودراستِه، وخيرُ مثالٍ على ذلك هو: ابنتُهُ فاطمة؛ التي وبالرَّغم من وفاتها في السنوات الأُولى من عقدها الثالث إلاَّ أنها قد كتبت صحيحَ البخاريّ بيدها (الكتبي، 1974، ج3، 197)، وقد اجتهد والدُهُ في تحصـــيل الإجازات العلميّةِ له حتى قبل ولادته، وهو ما يزالُ جنينًا في رَحِمِ أُمِّه. فقد ذكر البرزاليُّ: أنَّه قد أُخِذت له إجازةٌ من أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عُليّات بن فَضَـالة بن هاشمٍ القرشـيّ الأُمويّ المكيّ المتوفى في الثامن عشرَ من شـهر صفر سنة 665هـ/1266م، أي: قبل ولادته بحوالي شهرين ونصف (البرزالي، 2006، ج1، 16).

كان صـــاحبَ همّة عاليةٍ، ارتحل في طلب الحديث إلى الديار الشـــاميّة، والديار المصـــرية، والمدينة المنوّرة، ومكة المكرّمة، وشـيوخُهُ الذين سـمع عليهم أكثرُ من ألفَي نفر، منهم مائةُ قاضٍ، وثمانون خطيباً، ومائتا أديب، وشـيوخُهُ بالإجازة: ألفُ نفرٍ، سـمع من الكتب الكبيرةِ ما يزيدُ على خمسـين كتاباً، ومن الأجزاء المختلفة عدداً كبيراً (ابن حبيب، 1982، ج2، 301–302)، وشـيوخه بالإجازة والسـماع معاً فوق الثلاثة آلاف (الذهبي، 1990، 436)، تولّى مشـيخةَ دار الحديثِ النوريّةِ بدمشـق[4]، وفيها وَقَفَ كُتبَه، وبدار الحديث النَفيســية[5]، ودارِ الحديث القُوصـــيَّة[6]، وكذلك تولَّى إقراءَ الحديث في دار الحديث الأشـــرفية بدمشـــق[7] (ابن كثير، 1998، ج18، 413)، و ذُكر في حوادث ســـنة 738هـ/1337م: أنّه كان يُدرّس كتابَ "علوم الحديث" لابن الصـــلاح، للطلبة ويُجيزُهم فيه (الصفدي، 1998، ج3، 345).

[4] دار الحديث النورية: تُعدّ أول دار بُنيت للحديث (النعيمي، 1990، ج1، 74)، بناها الأمير نور الدين محمود الزنكي سنة 566هـ/1171م لحثّ المؤرخ الشهير ابن عساكر على متابعة تأليف موسوعته تاريخ دمشق (الحافظ، 2003، 382).

[5] دار الحديث النفيسية: أوقفها الرئيس نفيس الدين أبو الفداء إسماعيل بن محمد بن عبد الواحد بن إسماعيل بن سلامة بن علي بن صدقة الحرّاني سنة 696هـ/1297م (ابن كثير، 1998، ج17، 701).

[6] دار الحديث القوصية: أوقفها الشيخ الفقيه المدّرس شهاب الدين أبو المحامد إسماعيل بن حامد بن عبد الرحمن بن المرجان المرحل الأنصاري الخزرجي القوصي المتوفى سنة 653هـ/1255م (النعيمي، 1990، ج1، 333).

[7] دار الحديث الأشرفية: كانت داراً للأمير صارم الدين قايماز بن عبد الله النجمي، وكان له بها حمّام، فاشتراها منه الملك الأشرف مظفر الدين موسى بن العادل الأيوبي وبناها داراً للحديث، وخرّب الحمّام وجعله داراً لمدّرسها، وتم افتتاحها في ليلة النصف من شعبان سنة 630هـ/1233م (النعيمي، 1990، ج1 15).

ذكره المؤرخ الحافظُ أبو عبد الله الذهبيُّ في "معجمه"، وأثنى عليه، وعمل له ترجمةً خاصّـةً في جزء مُفرَدٍ، وصـنّف هو لنفسـه مُعجَماً (ابن تغري بردي، 2002، ج9، 13)، وكان عالماً بالأسماء والألفاظ، وتراجم الرواة والحفّاظ، وله عملٌ كثيرٌ في الرواية، قَلَّ مَن وصـــل إليه، (الصـــفدي، 1998، ج4، 50)، ويذكر بعضُ المشـــايخ: أنّ الحفّاظ الثلاثةَ، أي: المِزّي، والذَّهبيُّ، والبَرْزاليُّ، قد اقتسـموا معرفةَ الرِّجال. فالمِزّي أحكمَ الطبقةَ الأُولى، والذهبيُّ أحكمَ الطبقةَ الوسـطى، والبرزاليُّ أحكمَ الطبقةَ الأخيرةَ، والمقصـود بها مشايخُ عصره ومَن فوقَهم بقليل، ومَن بعدَهُم، ومَن اطّلع على معجم البرزاليّ أدرك ذلك بنفسه (البرزالي، 2006، ج1، 50).

كانت وفاتُهُ في رابع ذي الحجة من 739هـ/1139م مُحْرِماً للحج بمنزلة خُلَيص[8] قرب مكة المُكرمة، عن خمسٍ وسـبعين سـنةً (ابن حبيب، 1982، ج2، 301).

2- الذهبي ت.748هـ/1347م:

هو العلّامة الحافظُ، شـــمسُ الدين، أبو عبد الله محمّدُ بن أحمد بنِ عُثمان بن قايماز، الذَّهبيُّ، المولودُ في ربيع الآخر لســـنة 673هـ/1274م، كان في حفظه لا يُجارى، وفي لفظه لا يُبارى (الصـفدي، 1998، ج4، 288)، وكان من أُسـرةٍ تُركمانية الأصـل، سـكنت مدينةَ مَيّافارقين؛ التي تُعدُّ من أشـــهر مُدُن ديار بكرٍ الواقعةِ حالياً في تركيا، ولكنَّ جدَّه فخرَ الدِّين أبا أحمد عثمانَ؛ الذي كان نَجّاراً أُميّاً هو الذي انتقل رفقةَ عائلته إلى دمشـق، واسـتوطن فيها. أما والدُهُ شـهابُ الدين أحمدَ، فقد احترفَ صـنعةَ الذَّهب المدقوقِ، وعُرِفَ بين الناس بالذَّهبيّ، وأصبح فيما بعدُ محمّدًا يُلقَّبُ بـــ: ابن الذَّهبيّ نسبةً إلى صَنْعة أبيه، ونشأ الأخيرُ في عائلة علميّةٍ متديّنةٍ اعتنت بتعليمه، حيث أخذ له أخوه من الرَّضاعة علاءُ الدين، أبو الحسن عليُّ بن إبراهيمَ بنِ داود بنِ العطارِ مجموعةً من الإجازات من مشايخ عصره في سنة مولده (الذهبي، 2003، ج1، 21-22-23).

كان الذهبي مُولَعاً بطلب الحديث، فتنقّلَ بين البلدان لطلب عُلوّ الإســـناد، ولقاءِ المحدّثين، ولكنَّ والده في البدايات لم يكن يُشـجّعه على الرحلة، واستمرَّ ذلك حتى بلغ العشرينَ من عُمُره، حيث سمحَ له بالسَّفر، بل ورافقه أيضـاً في بعض رَحَلاته، وسمع معه من بعض الشيوخ، حيث رحل إلى الديار الشامية سنة 693هـ/1294م، وتنقل بين مدنها الشهيرة، كـ: القدس، وحلب، وبعلبك، وسـمع في هذه المدن من مشـاهير المشـايخ. وكذلك رحل إلى مصـر سـنة 695هـ/1296م، مارّاً بفلسـطين، وخرج للحج سـنة 698هـ/1299م، وسمع هناك على مشايخ مكة والمدينة (الذهبي، 1990، 4).

ذكر الذهبيُّ أنَّ الذي شَـجّعه على طلب الحديث، وحَبَّبَه إليه هو صـديقُهُ البِرزاليُّ ت.739هـ/1340م، والذي رأى خطَّ الذهبي، وأُعجب به، فقال له: "خطّك يُشبِهُ خطَّ المحدّثين"، فأثرت هذه المقولةُ في نفس الذهبيّ (البرزالي، 2006، ج1، 47).

ويتميز الذهبيُّ بأنَّه لم يكن يُورِدُ حديثاً في كتاباته إلا وقد بيّن ما فيه من ضـعفٍ في المتن، أو غموضٍ في الإسـناد، أو طعنٍ في الرواية، وهذا الأمر لم يكن موجوداً عند غيره من المؤرخين، وهو خيرُ دليل على تمكُّنه من علم الحديث ومعرفة الرجال، واستخدامه لمعارفه في مؤلَّفاته التاريخيّة (الصفدي، 1998، ج4، 290).

[8] خُلَيص: حصن بين مكة والمدينة (الحموي، 1990، ج2، 442).

سمع الذهبي على عدد كبير من الشيوخ، وصنّف أسماءَ هؤلاء الشيوخ في ثلاثة معاجم، وهي "المعجم الكبير" الذي تجاوز عددُ تراجم الشـيوخ فيه الألفَ ترجمة، و"المعجم الصـغير" المختصـر عن الكبير، أما المعجم الثالث فهو: "المعجم المختص بالمحدّثين" فهو مختصٌّ بذكر مَن جالســهم الذهبيُّ من المحدّثين، أو أجاز له مَروياتِهِ من طلبة الحديث الشــريف، ويُعدُّ "المعجم الكبيرُ" هو الأشـملَ والأعمَّ بين معاجمه الثلاثة، بالرغم من وجود عدد غيرِ قليلٍ من الشـيوخ المذكورين فقط في "المعجم المختص بالمحدّثين"، ويرجعُ سببُ ذلك إلى أنه ألّف "المعجمَ الكبير" قبل "المعجم المختص بالمحدّثين" (الذهبي، 1990، 7-8-9).

ألّف الكثيرَ من المؤلَّفاتِ عظيمةِ النَّفع في علوم عديدةٍ، لعلَّ أبرزَها في عِلْمَي الحديث والتاريخ:

1. "تاريخ الإسـلام الكبير" في إحدى وعشـرين مجلداً، اختصـره في عدة مؤلفات نافعة، منها: مختصـره الشـهير "سـير النبلاء".
2. "ميزان الاعتدال في نقد الرجال".
3. "المغني في الضعفاء".
4. "طبقات الحفّاظ" مجلدين.
5. "طبقات مشاهير القرّاء" مجلد.
6. "التاريخ الممتع" في ستة أجزاء.
7. "التجريد" في أسماء الصحابة.
8. "الروع والأوجال في نبأ الدّجال". (ابن تغري بردي، 2002، ج9، 269-270).

اختصر الكثيرَ من كتب الحديث الشهيرة، ومنها:

1. مختصر تهذيب الكمال للحافظ المِزي، والذي أسماه: "تذهيب التهذيب"، وجعله في ثلاثة مجلدات.
2. مختصر سنن البيهقي في خمسة مجلدات.
3. مختصر المُستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري في مجلدين.
4. مختصر كتاب الجهاد لابن عساكر في مجلد واحد.

وقد أبدعَ الذهبيُّ في فنِّ كتابة المختصرات التاريخية، واختصر عددًا كبيرًا من المؤلَّفات الضَّخمة ذائعة الصيت منها:

1. مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر في عشر مجلدات.
2. مختصر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي في مجلدين.
3. مختصر تاريخ نيسابور في مجلد واحد.
4. مختصر تقويم البلدان لياقوت الحموي.

وكذلك في فنِّ السِّيَر، ألّف العديد من المؤلفات المُهمَّة، منها:

1. توقيف أهل التوفيق على مناقب الصديق.
2. نعم السمر في سيرة عمر.
3. التبيان في مناقب عثمان.

4. فتح المطالب في أخبار علي بن أبي طالب. (الكتبي، 1974، ج3، 316).

ومن الجدير بالذِّكر: أنّ مفهوم التاريخ عند الذهبيّ كان يتصل اتصالاً وثيقاً بالحديث النبويّ وعلومِه، ويظهر ذلك جليّاً من خلال كتب الرجال التي كان يُؤلِّفها ويعنونها بلفظة تاريخ، وقد كانت الغايةُ الواضحةُ من الاهتمام بالرجال هي ضبطَ الرِّجال، وهو ما يظهر في معظم مقدمات كتبه في هذا الفنِّ، وهو مفهوم ساد عند المحدّثين المؤرخين لا سيما في العصر المملوكي الأول 648- 784هـ/ 1250- 1382م (الذهبي، 2003، ج1، 53)، وفي أصول النقد ألّف الذهبيُّ رسالةً أسماها: "ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل" شرح فيها أصولَ النَّقد، وذكر فيها طبقاتِ النُّقاد، وكيفيةَ أخذ أقوالهم، وأوردَ في مقدمة كتابه "ميزان الاعتدال" عباراتِ الجرح والتعديل من أعلى مراتبها إلى أدناها مبيناً مدلولاتها في النقد (الذهبي، 2003، ج1، 55-56).

تُوفيّ ليلةَ الإثنين ثالثَ شهر ذي القعدة سنة 748هـ/1347م في تربة أم الصالح[9] التي كان يُدرِّسُ الحديثَ فيها، وصُليّ عليه في جامع دمشق، ودُفن بمقابر باب الصغير بدمشق (ابن كثير، 1998، ج18، 500).

3- ابن كثير ت.774هـ/1372م:

هو العلّامة، عمادُ الدين، أبو الفداء، إسماعيلُ بن عمر بنِ كثيرٍ بن ذُرْعٍ، القُرشيُّ، البُصريُّ، ثم الدمشقيُّ، الشافعيُّ، المولود سنة 701هـ/1302م، وقيل: سنة سبع، وقيل: سنة ثلاث، والأول أصحُّ. في مُجيدل القرية من أعمال بُصرى الشام (المقريزي، 2002، ج1، 400)، مات والده وهو في الرابعة من عمره، فرَبّاه أخوه الشيخ عبد الوهاب (ابن تغري بردي، 1984، ج2، 415)، وقدِم دمشق، وهو ابن سبع سنين، سنة 706هـ/1307م مع أخيه بعد وفاة أبيه، وتفقَّه بالبُرهان الفزاريّ، والكمالِ بن قاضي شُهبة، وكان قليلَ النِّسيان، جيدَ الفهم، ولازمَ الحافظَ المِزّيَّ، وتزوج ابنتَهُ، وسمعَ عليه أكثرَ مُصنَّفاته، وأخذ عن الشيخ تقيّ الدين ابنِ تيميّةَ الحرّانيّ، وتأثر به (ابن العماد، 1992، ج8، 397-398).

وكان قد صَنّف وأبدع، وكتب التّآليفَ القَيّمةَ الجليلةَ، التي أنبأت عن سعةٍ في العلم، ورسوخِ قدمٍ في التَّصنيف والكتابة في أغلب الفنون والعلوم، ومن هذه المصنفات الجليلة:

1. كتاب البداية والنهاية، وضعه في أربعةٍ وخمسينَ جزءًا.

9 تربة أم الصالح، أو: المدرسة الصالحية: واقفها هو الصالح أبو الجيش إسماعيل بن الملك العادل سيف الدين أبي بكر الأيوبي. (ابن كثير،2013، ج:15، 175)؛ (النُّعيمي، 1990،ج:1، 239).

2. كتاب التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، وضعه في خمسة مجلدات.
3. كتاب الهَدْي والسَّنن، في أحاديث المسانيد والسُّنن، وقد جمع فيه مسانيدَ كلٍّ من الأئمّة: أحمد، والبزّار، وأبي يعلى، وابن أبي شيبة إلى الصِحاح الستة المعروفة. (الشوكاني، 2012، ج1، 153).
4. كتاب طبقات الفقهاء الشافعية.
5. كتاب مناقب الشافعي (المقريزي، 2002، ج1، 401).
6. تفسير القرآن الكريم، وهو في عشر مجلدات، وهو من أجلِّ التَّفاسير وأدقِّها، وأكمَلِها عبارةً ومعنىً.
7. خرّج أحاديثَ مختصر ابن الحاجب، وكتب على البخاري كتاباً، ولكنه لم يُكمله. (ابن تغري بردي، 1984، ج2، 415).
8. اختصر كتاب علوم الحديث الشهير لابن الصلاح وعلّق عليه. (ابن حجر، 1993، ج1، 374).

ذاع صيته بين علماء عصره؛ فمدحه الإمامُ المؤرِّخُ بدر الدين الحسن بن عمر بن حبيبٍ قائلاً فيه: " إمام ذوي التسبيح والتهليل، وزعيم أرباب التأويل، سمع وجمع وصنّف، وأطربَ الأسماع بأقواله وشنّف، وحدَّث وأفاد، وطارت أوراق فتاويه إلى البلاد، واشتهر بالضبط والتحرير، وانتهت إليه رياسة العلم في التاريخ والحديث والتفسير". (ابن حجر، 1969، ج1، 39–40)، وخصّه الحافظُ الذهبيُّ بترجمةٍ في كتابه "المعجم المختص بالمحدّثين" قائلاً فيه: " الإمام، الفقيه، المحدّث الأوحد، البارع، عماد الدين، البصرويُّ الشافعيُّ، فقيهٌ متفننٌ، ومحدِّثٌ متقِنٌ، ومُفسِرٌ نقّال، وله تصانيفٌ مفيدةٌ، يدري الفقهَ، ويفهم العربيةَ والأصول، ويحفظ جملة صالحة من المتون، والتفسير والرجال وأحوالهم ". (الذهبي، 1988، 74–75).

توفي بدمشق يومَ الخميس في السادسَ عشرَ من شعبان من سنة 774هـ/1372م (المقريزي، 2002، ج1، 401)، ودُفن بمقبرة الصُوفيّة عند شيخه ابن تيمية الحرّانيّ (ابن العماد، 1992، ج8، 399).

4– ابن حبيب الحلبي ت.779هـ/1377م:

هو الحسنُ بن عمر بنِ الحسن بنِ عمر بن حبيبٍ بن شُويخ بن عمر (ابن حبيب، 1996، 11)، أو: ابن شُرَيح بن عمر (الشوكاني، 2006، ج1، 240)، أو: ابن سُريح بن عمر (ابن العماد، 1992، ج6، 262)، والذي كان يُكْنى: أبا مُحمّدٍ، وأبو طاهر ويُلقب ببدر الدين، الدمشقي الأصل، الشافعي المذهب، المولود في حلب في العاشر من حزيران لسنة 710هـ/1310م (ابن

حجر، 1966، ج2، 113–114)، بينما يعتقد الزركليُّ: أنه قد وُلد في دمشقَ، ثم انتقل إلى حلب مع والده الشيخ زين الدين؛ الذي شَغَلَ في حلب وظيفةَ المحتسب، فنشأ في حلب، ونُسب إليها (الزركلي، 1984، ج2، 208).

نشأ بدرُ الدين الحسنُ في بيت علمٍ ودين، وقد عُنِيَ والدُه الشيخ عمر بتربيته وتعليمه على أفضل صورة، وصَحِبَه معه إلى مجالس العلم والحديث التي كانت منتشرةً بكثرة في مدينته الأم (حلب) منذ نعومة أظفاره، وقد بدأ والده باصطحابه معه إلى هذه المجالس حتى وهو طفل لم يبلغ سنَّ الحُلُم بعدُ؛ حيث أُحضِرَ وهو في الشهر العاشر من عمره على إبراهيمَ وعبدِ الرحمن ابنَيْ صالح بن العجميّ لسماع جُزءٍ من حديث أصحابِ أبي علي الحدَّادِ (ابن حبيب، 1996، 11).

تنوعت مؤلَّفاتُ ابنِ حبيب تبعاً لنشأته وتكوينه، وأهمُّ مؤلَّفاته في علوم الحديث النبويّ والتاريخ، منها:

1. إرشاد السامع والقارئ من صحيح أبي عبد الله البخاري: انتقاه سنة 754هـ/1353م، وهو مؤلف يشتمل على نحو ألف حديث محذوف الإسناد من غير تكرار (ابن حبيب، 1986، ج3، 172).
2. درة الأسلاك في دولة الأتراك: جمع فيه أخبار ملوك الأتراك من سنة 648هـ/1250م، وانتهى فيه إلى آخر سنة 777هـ/1375م (ابن قاضي شهبة، 1998، ج2، 240).
3. معاني أهل البيان من وفيات الأعيان: جمعه وانتقاه سنة 746هـ/1345م من تاريخ قاضي القضاة شمس الدين أبي العباس أحمد بن خلكان الشافعي، مشتملاً على ذكر مجموعة من أهل الأدب يبلغ عددهم مائتان وسبعة وثلاثون شخصاً، مورداً تراجمهم بشيء من الاختصار، وذاكراً فيه بعض أخبارهم، ونبذاً من أشعارهم (ابن حبيب، 1986، ج3، 83).
4. تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه: جمع فيه أخبار السلطان المنصور قلاوون وأبنائه (الزركلي، 2007، ج2، 208).
5. أخبار الدول وتِذكار الأُول: أنشأه سنة 765هـ/1364م، وهو كتاب مسجوع في التاريخ يشتمل على ذكر مجموعة من الأنبياء أولهم آدم وآخرهم عيسى عليه السلام، وحكّام أقوام عديدة متنوعة (ابن حبيب، 1986، ج3، 279).
6. شغف السامع في وصف الجامع: أنشأه سنة 760هـ/1359م، يشتمل على أخبار دمشق وأوصافها، وفضل الشام، ونعت الجامع الأموي، ووصف محاسنه (ابن حبيب، 1986، ج3، 220).

7. توفي يومَ الحادي والعشرين من ربيع الآخر سنةَ 779هـ/1377م، ودُفن في تربة أرغون[10]خارج باب المقام بحلب (ابن قاضي شهبة، 1987، ج2، 240).

- **خاتمة:** تميّزَ علماءُ الأمّةِ الإسلاميةِ بأنهم كانوا علماءِ موسوعيين، جمعَ الكثيرَ منهم بين علومٍ متعددةٍ متنوعة، وقد أغنتْ هذه الصفة المكتبةَ العربيةَ بمؤلفاتٍ موسوعيةٍ، حوّلتْ هذه المؤلفاتِ إلى ما يمكن وصفه اليوم بدوائرِ المعارف، والتي تحمل في طياتها في بعض الأحيان علوماً قد يجدها القارئُ المعاصرُ غير مترابطة، ولكنها في واقعها مؤلفاتٌ بالغةُ النفع والأهمية، ولم يخرج علماء العصر المملوكي عن هذه القاعدة، فقد أبرزَ هذا المقال كيف جمعَ مجموعةٌ من علماءِ ذلك العصر بين علمي التاريخِ والحديث، وكيف وظّفوا معارفهم التخصصية في كلا العلمين في إخراجِ مؤلفاتٍ عظيمةٍ ما زالت تنيرُ دروبَ الباحثين حتى الزمنِ الحاضر. مستفيدين بشكلٍ واضح من معرفتهم لعلوم الجرح والتعديل في إغناء كتاباتهم التاريخية الخاصة بقسم بالتراجم بشكل خاص.

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

[10] تربة أرغون شاه: موقعها تحت قلعة حلب، وكان لها قُرّاء، وبها بركة ماء، ومنارة على بابها، وحوض ماء خارجَها، ولكنه قد عُطِّل. وكان قد أجرى إليه الماءَ الشيخُ الصالحُ الجَبَرْتي. (سبط ابن العجمي، 1996م، ج:1، 429)؛ أنشأها أرغون شاه الدوادار الناصري المتوفى سنة 731هـ/1331م، وهو مدفون بها، وتُعرف في زماننا بـ: تربة الشيخ قويق، وهي الآن متداعية للخراب. (الغزي، 1998م، ج:2، 297).

- **المراجع:**

1. البِرزالي، القاسم. (2006). المقتفي على كتاب الروضتين المعروف بتاريخ البرزالي. ط: 1، المطبعة العصرية. الجزء الأول. 576.
2. ابن تغري بردي، يوسف. (1984). المنهل الصافي والمُستوفى بعد الوافي. الهيئة المصرية للكتاب. الجزء الثاني. 693.
3. ابن تغري بردي، يوسف. (2002). المنهل الصافي والمُستوفى بعد الوافي. دار الكتب والوثائق القومية. القاهرة. الجزء التاسع. 372.
4. أبو تمام، حبيب. (1916). ديوان الحَماسة. دار إحياء الكتب العربية. القاهرة. الجزء الأول. 317.
5. ابن الجوزي، عبد الرحمن. (1993). الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفّاظ. مؤسسة شباب الجامعة. 106.
6. الحافظ، محمد مطيع. (2003). الحافظ ابن عساكر مُحدّث الشام ومؤرخها الكبير. ط: 1، دار القلم. دمشق. 573.
7. ابن حبيب، الحسن بن عمر. (1982). تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه. الهيئة المصرية للكتاب. الجزء الثاني. 612.
8. ابن حبيب، الحسن بن عمر. (1986). تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه. الهيئة المصرية للكتاب. الجزء الثالث. 664.
9. ابن حبيب، الحسن بن عمر. (1996). النجم الثاقب في أشرف المناقب. ط: 1، دار الحديث. القاهرة. 173.
10. حتّي، فيليب وآخرون. (1950). تاريخ العرب. دار الكشّاف للنشر. 348.
11. حتّي، فيليب وآخرون. (1951). تاريخ العرب. دار الكشّاف للنشر. 383.
12. ابن حجر، أحمد بن علي. (1969). إنباء الغمر بأنباء العمر. وزارة الأوقاف. القاهرة. الجزء الأول. 585.
13. ابن حجر، أحمد بن علي. (1993). الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. دار الجيل. بيروت. الجزء الأول. 572.
14. ابن حجر، أحمد بن علي. (1995). الإصابة في تمييز الصحابة. دار الكتب العلمية. بيروت. الجزء الثاني. 576.
15. ابن حجر، أحمد بن علي. (2015). هدي الساري مقدمة فتح الباري. المكتبة السلفية. 500.
16. الحموي، ياقوت. (1990). معجم البلدان. دار الكتب العلمية. بيروت. الجزء الثاني. 622.
17. حميد الله، محمد. (1985). مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة. ط: 5، دار النفائس. 768.

18. الدوري، عبد العزيز. (2005). نشـأة علم التاريخ عند العرب. ط: 1، مركز دراسـات الوحدة العربية. بيروت. 395.
19. الذهبي، محمد. (1988). المعجم المختص بالمحدّثين. ط: 1، مكتبة الصدّيق. الطائف. السعودية. 380.
20. الذهبي، محمد. (1990). معجم شيوخ الذهبي. ط: 1، دار الكتب العلمية. بيروت. 734.
21. الذهبي، محمد. (1998). تذكرة الحفّاظ. دار الكتب العلمية. بيروت. الجزء الأول. 412.
22. الذهبي، محمد. (2003). تاريخ الإسـلام ووفيات المشـاهير والأعلام. ط: 1، دار الغرب الإسـلامي. بيروت. المجلد الأول. 358.
23. رستم، أسد. (2014). مصطلح التاريخ. ط: 1، مركز تراث للبحوث والدراسات. 254.
24. روزنثال، فرانز. (1983). علم التاريخ عند المسلمين. ترجمة: صالح العلي. ط: 2، مؤسسة الرسالة. بيروت. 877.
25. الزركلي، خير الدين. (1986). الأعلام. ط: 7، دار العلم للملايين. بيروت. الجزء الثاني. 341.
26. سـبط ابن العجمي، أحمد. (1996). كنوز الذهب في تاريخ حلب. ط: 1، دار القلم. حلب. الجزء الأول. 625.
27. السيوطي، جلال الدين. (1991). الشماريخ في علم التاريخ. مكتبة الآداب. القاهرة. 37.
28. الشوكاني، محمد. (2012). البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. دار الكتاب الإسلامي. الجزء الأول. 538.
29. الصباغ، ليلى. (2009). دراسة في منهجية البحث التاريخي. منشورات جامعة دمشق. 484.
30. الصـفدي، خليل بن أيبك. (1998). أعيان العصـر وأعوان النصـر. ط: 1. دار الفكر. دمشـق. الجزء الثالث. 730.
31. الصـفدي، خليل بن أيبك. (1998). أعيان العصـر وأعوان النصـر. ط: 1. دار الفكر. دمشـق. الجزء الرابع. 685.
32. الصفدي، خليل بن أيبك. (2000). الوافي بالوفيات. ط: 1، دار إحياء التراث العربي. الجزء الرابع والعشرون. 338.
33. ابن الصلاح، عثمان. (1986). علوم الحديث. دار الفكر. دمشق. 471.
34. ابن العماد، عبد الحيّ. (1990). شذرات الذهب في أخبار من ذهب. دار ابن كثير. دمشق. المجلد السادس. 600.
35. ابن العماد، عبد الحيّ. (1992). شـذرات الذهب في أخبار من ذهب. دار ابن كثير. دمشـق. المجلد الثامن. 655.
36. الغزي، كامل. (1998). نهر الذهب في تاريخ حلب. ط: 2، دار القلم. حلب. الجزء الثاني. 518.
37. ابن قاضي شهبة، أبي بكر. (1998). طبقات الشافعية. ط: 1. عالم الكتب. بيروت. الجزء الثالث. 200.

38. الكتاني، محمد بن جعفر. (1914). الرسالة المستَطرَفة لبيان مشهور كتب السُنّة المُشرّفة. مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة. 342.
39. الكتبي، محمد بن شاكر. (1974). فوات الوفيات. دار صادر. بيروت. المجلد الثالث. 460.
40. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1997). البداية والنهاية. ط: 1، دار هجر. الجزء الأول. 103.
41. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1997). البداية والنهاية. ط: 1، دار هجر. الجزء السابع عشر. 754.
42. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1997). البداية والنهاية. ط: 1، دار هجر. الجزء الثامن عشر. 736.
43. مصطفى، شاكر. (1983). التاريخ العربي والمؤرخون. ط: 3، دار العلم للملايين. بيروت. الجزء الأول. 471.
44. المقريزي، أحمد بن علي. (2002). درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة. ط: 1، دار الغرب الإسلامي. بيروت. المجلد الأول. 590.
45. النعيمي، عبد القادر. (1990). الدارس في تاريخ المدارس. ط: 1، دار الكتب العلمية. بيروت. الجزء الأول. 503.
46. النهار، عمّار. (2012). الدراسات النظرية الجديدة في عصر دولة المماليك البحرية 648–784هـ/1250–1382م. مجلة دراسات تاريخية. (117–118). 245–294.
47. هرنشو. (1937). علم التاريخ. ترجمة: عبد الحميد العبادي. مطبعة لجنة التأليف والنشر. الجامعة المصرية. 196.